

يعود الاستقرار المالي لموقع الشركة الريادي وقوة مركزها المالي

«كابيتال إنتليجنس» تثبت تصنيف «كامكو إنفست» عند مستوى «BBB» طويل الأجل و«A3» قصير الأجل

فيصل صرخوه : ملتزمون بتقديم حلول استثمارية مبتكرة تلبي الاحتياجات المتطورة لعملائنا

ملكية بنك برقان في "كامكو إنفست" تعد تطوراً إيجابياً يساهم في البيع المتبادل

وتقديم حلول استثمارية مبتكرة تلبي الاحتياجات المتطورة لعملائنا وأضاف صرخوه: «تظل إستراتيجيتنا في التركيز على تنمية الإيرادات من الرسوم والعمولات، وتوسيع قاعدة عملائنا، وتعزيز حضورنا وميزتنا التنافسية في الأسواق الرئيسية التي نعمل بها».

16.9 مليار دولار أصولاً مدارة

يبلغ حجم الأصول التي تديرها «كامكو إنفست» لصالح العملاء 16.9 مليار دولار، ما يجعلها أحد أكبر 10 مدراء للأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقاً لأحدث تقرير صادر عن فورييس الشرق الأوسط.

حقوق المساهمين تتمتع الشركة بمركز مالي قوي، حيث تبلغ حقوق مساهميتها 63.4 مليون دينار، كما في 31 مارس 2025.



تثبيت التصنيف



فيصل صرخوه

توسيع قاعدة العملاء وتعزيز حضورنا وميزتنا التنافسية في الأسواق الرئيسية

تُثبت «كابيتال إنتليجنس» التصنيف الائتماني لشركة «كامكو إنفست» طويل الأجل عند مستوى «BBB» وقصير الأجل «A3»، مع نظرة مستقبلية مستقرة. ويعود استقرار النظرة المستقبلية للتصنيفات بشكل أساسي، إلى موقع الشركة الريادي في قطاع إدارة الأصول وقوة مركزها المالي من حيث التمويل والسيولة.

توسع جغرافي وأشارات «كابيتال إنتليجنس» إلى أن أهم ما يدعم التصنيف الائتماني لـ «كامكو إنفست» لا يزال الحجم الكبير للأصول المدارة لصالح العملاء، والذي يولد تدفقا كبيرا ومستقرا للإيرادات، إضافة إلى أعمال الاستثمارات المصرفية المتنامية. في حين أن مساهمة التوسع الجغرافي في الإيرادات ما زال محدودا إلى حد ما إلا أنها تنمو وتوفر فرصا مستقبلية

شهدت هذه الإصدارات إقبالا لافتاً من المستثمرين العالميين

البنوك السعودية تتوسع في إصدار أدوات الدين لتمويل المشاريع العملاقة



البنوك السعودية كثفت إصدار أدوات الدين

كثفت البنوك السعودية من إصدار أدوات الدين لتعزيز قدرتها على تمويل المشاريع العملاقة ضمن رؤية المملكة 2030، مع وصولها إلى معدلات توظيف مرتفعة بلغت 107% في شهر أبريل الماضي، وسط تنامي متسارع للإقراض، بحسب بيانات المركزي السعودي.

تجاوزت قيمة إصدارات البنوك من صكوك الشريحة الأولى (AT1) هذا العام حاجز 5.6 مليار دولار، وهو رقم قياسي غير مسبوق، ما يجعل المملكة ثاني أكبر مصدر لهذه الأدوات على مستوى العالم في 2025، بحسب بيانات «بلومبرغ».

وتأتي هذه الخطوة في ظل استمرار السعودية في تنفيذ مشاريعها الطموحة، مثل تطوير الوجهات السياحية على البحر الأحمر، وإستعدادها لاستضافة كأس العالم 2034، ما يتطلب تمويلًا مرئياً ومستداماً. وتعد هذه الإصدارات وسيلة فعالة لتعزيز السيولة دون التأثير على متطلبات رأس المال،

مما يتيح للبنوك مواصلة الإقراض بثقة. وقد شهدت هذه الإصدارات إقبالا لافتا من المستثمرين العالميين، لا سيما من الصين، حيث جذب الطرح الأخير لصكوك من الفئة الأولى لبنك البلاد طلبات تجاوزت 2.5 مليار دولار مقابل حجم الطرح البالغ 650 مليون دولار،

فيما سجلت صكوك "البنك السعودي الفرنسي" البالغة نفس الحجم طلبات بقيمة 1.9 مليار دولار. وقالت الرئيسة المشاركة لديون الشركات في الأسواق الناشئة في "نايغتي ون"، فيكتوريا هارلينغ: "هناك طلب متزايد من المستثمرين الصينيين. ومع تثبيت سعر صرف السوق المحلية، من

ما يعكس متانة القطاع المصرفي السعودي وثقة المستثمرين فيه، رغم التحديات الاقتصادية العالمية. كما تعمل الجهات التنظيمية في السعودية على تطوير أدوات تمويلية مبتكرة، مثل التوريق، لتمكين البنوك من إعادة تدوير محافظها الائتمانية ورفع كفاءتها التمويلية، في خطوة تعزز من تنوع مصادر التمويل وتدعم استدامة النمو.

ويُتوقع أن يستمر الزخم في سوق أدوات الدين السعودية خلال الفترة المقبلة، في ظل استمرار المملكة في تنفيذ مشاريعها الاستراتيجية، من البنية التحتية إلى الفعاليات الرياضية الكبرى مثل دورة الألعاب الآسيوية الشتوية 2029.

أصدرت الحكومة والشركات السعودية سندات بقيمة إجمالية 54.3 مليار دولار حتى الآن في عام 2025، مقارنة بـ 94 مليار دولار في أسواق الدين العالمية العام الماضي، وفقا لبيانات "بلومبرغ".

المستثمرين الأجانب المؤهلين بالسعودية، مما يدل على زيادة الإقبال في آسيا على الاستثمار. وانتهت هيئة السوق المالية في الرياض الشهر الماضي من مشاورات بشأن مسودة مجموعة من القواعد المنظمة لطرح فئات مختلفة من الأسهم وإدراجها. وأضاف الرميح أن هذا التحرك خطوة نحو زيادة المرونة

في الإدراج بما يشمل هياكل وفئات جديدة من الأسهم وبما يتمشى مع تطور احتياجات الشركات والمستثمرين. وذكر أن مثل هذه المبادرات تساعد على إرساء أساس المشاركة والابتكار عبر الحدود. وقالت هيئات تنظيمية مع هونغ كونغ والسعودية الأسبوع الماضي إن الجانبين يبحثان

شركات آسيوية تقيم فرص الاستفادة من قاعدة المستثمرين المتنوعة في السعودية. وأضاف أن هناك قوة دافعة متزايدة لنشاط سوق رأس المال عبر الحدود، وأن آسيا شريك طبيعي في هذا الصدد، دون أن يقدم تفاصيل أخرى وقال إن الآسيويين كانوا يمثلون حتى الشهر الماضي نحو 15% من المستثمرين الدوليين في برنامج

قال الرئيس التنفيذي للبورصة السعودية محمد الرميح لرويترز إن شركات آسيوية عدة تجري محادثات لإدراج أسهمها في البورصة في الوقت الذي تدرس فيه المملكة نظام إدراج جديدا لتمهيد الطريق أمام مبيعات أسهم الشركات الأجنبية. وذكر الرميح في مقابلة عبر الريد الإلكتروني، أن هناك محادثات تجري مع

«التجارية العقارية» تتال 3 شهادات «آيزو» عالمية في مجالات الحوكمة المؤسسية وأمن المعلومات



عبدالمطلب معرفي

أعلنت الشركة التجارية العقارية عن حصولها على ثلاث شهادات دولية مرموقة جديدة من المنظمة الدولية للمعايير (ISO)، وهذه الشهادات «ISO 37000» المتعلقة بمبادئ الحوكمة المؤسسية الرشيدة، و«ISO 20000» المتعلقة بخدمات تقنية المعلومات، و«ISO 27001» المتعلقة بنظام إدارة أمن المعلومات.

وفي هذا السياق، قال الرئيس التنفيذي للشركة م. عبدالمطلب معرفي، إن هذا الإنجاز يؤكد على التزام «التجارية» المستمر بتطوير عملياتها وفق أعلى المعايير العالمية وفي إطار استراتيجية الشركة الخاصة بالتطوير المستدام والتحول الرقمي وتعزيز معايير الحوكمة المؤسسية والذي يدعم مكانة الشركة التنافسية محليا وإقليميا ويعزز من ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح.

وتعقيدهاته وتعزيز البنية التحتية الرقمية وتقنية المعلومات وأمن المعلومات وإدارة المخاطر وكذلك تطبيق أفضل الممارسات في مجالات المبادرة والرائدة وأكد معرفي أن «التجارية» تعد من أولى الشركات المبادرة والرائدة في تطبيق معايير «الحوكمة الرشيدة» بالكويت، حيث أخذ مجلس الإدارة على عاتقه مسؤولية الالتزام بمعايير الحوكمة والتي تم الإعلان عنها في

الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 31/12/2011، والتي من خلالها تم تطبيق أفضل الممارسات وحزمة من السياسات والإجراءات والآليات والتي تحدد المسؤوليات والصلاحيات وقنوات الاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة وتنظم العلاقة بين كل من المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح.

البورصة السعودية جمعت أكثر من مليار دولار

محمد الرميح : شركات آسيوية تجري محادثات لإدراج أسهمها بالمملكة



محمد الرميح المدير التنفيذي لتداول السعودية

إمكان زيادة المنتجات المالية العابرة للحدود. وأضاف أن هونغ كونغ وبر الصين الرئيسي شريكان مهمان في مسيرة سوق رأس المال السعودية. وشهدت البورصة السعودية 15 طرعا عاما أوليا وجمعت أكثر من مليار دولار حتى الآن هذا العام بزيادة 30% تقريبا عن الفترة نفسها من العام الماضي.

في الإدراج بما يشمل هياكل وفئات جديدة من الأسهم وبما يتمشى مع تطور احتياجات الشركات والمستثمرين. وذكر أن مثل هذه المبادرات تساعد على إرساء أساس المشاركة والابتكار عبر الحدود. وقالت هيئات تنظيمية مع هونغ كونغ والسعودية الأسبوع الماضي إن الجانبين يبحثان

المستثمرين الأجانب المؤهلين بالسعودية، مما يدل على زيادة الإقبال في آسيا على الاستثمار. وانتهت هيئة السوق المالية في الرياض الشهر الماضي من مشاورات بشأن مسودة مجموعة من القواعد المنظمة لطرح فئات مختلفة من الأسهم وإدراجها. وأضاف الرميح أن هذا التحرك خطوة نحو زيادة المرونة

شركات آسيوية تقيم فرص الاستفادة من قاعدة المستثمرين المتنوعة في السعودية. وأضاف أن هناك قوة دافعة متزايدة لنشاط سوق رأس المال عبر الحدود، وأن آسيا شريك طبيعي في هذا الصدد، دون أن يقدم تفاصيل أخرى وقال إن الآسيويين كانوا يمثلون حتى الشهر الماضي نحو 15% من المستثمرين الدوليين في برنامج

قال الرئيس التنفيذي للبورصة السعودية محمد الرميح لرويترز إن شركات آسيوية عدة تجري محادثات لإدراج أسهمها في الوقت الذي تدرس فيه المملكة نظام إدراج جديدا لتمهيد الطريق أمام مبيعات أسهم الشركات الأجنبية. وذكر الرميح في مقابلة عبر الريد الإلكتروني، أن هناك محادثات تجري مع